رأي القدس

اعتقالات المعارضة في سورية

■ المنطق يقول انه عندما تواجه الدول حرباً خارجية تريد زعزعة استقرارها الداخلي وتهديد وحدتها الوطنية، تلجأ الى شعبها تحتمي به، وتخفف من معاناته وتتخذ اجراءات اصلاحية سياسية تعزز ثقته بقيادته. ولكن يبدو ان الاجهزة الامنية السورية في واد والمنطق في واد آخر.

فطوال الاسبوعين الماضيين وهذه الاجهزة تشن حملات اعتقال ضد الكتاب والسياسيين السوريين الذين ينتقدون السياسات البوليسية، ويطالبون بالاصلاح وتصويب العلاقة بين بلدهم والجار اللبناني، للتصدي للمؤامرة الخارجية التي تستهدف البلدين.

بالامس قدمت الاجهزة الامنية السورية احد عشر شخصاً الى محاكم امن الدولة بتهمة زعزعة استقرار البلاد، وتهديد امنها الداخلي، وضرب وحدتها الوطنية، ومعظم هؤلاء من نشطاء المجتمع المدني، مثل ميشيل كيلو وفاتح جاموس وأنور البني وغيرهم من الذين بقوا في سورية ورفضوا ان يعارضوا من الخارج، مهما عرّضهم هذا الخيار للاضطهاد والقمع.

نتفق مع السلطات السورية في وجهة نظرها التي تقول بانها تواجه حرباً امريكية علنية بسبب مواقفها الوطنية الرافضة للاحتلال الراهن للعراق والعملية السياسية المزورة التي افرزها. وان اي تحرك داخلي معارض يؤثر سلباً على مقاومتها وصمودها في وجه هذه المؤامرة ولكن ما نختلف معها فيه هو ردة فعلها تجاه معارضة سورية وطنية تطالب بحق مشروع في الاصلاح وتنتقد ممارسات حادثة فعلا على الارض، بعضها طائفي وبعضها الآخر يتسم بالفساد والمحسوبية ومصادرة الحريات.

هذه الشخصيات الوطنية التي تقدم للمحاكمة وتواجه التشكيك في اخلاصها لبلادها رفضت رفضا مطلقا التعامل مع القوى الخارجية ضد بلادها ونظامها، وأدانت المعارضات السورية الممولة امريكياً بأعلى الاصوات.

الوطن ملك الجميع، والمعارضة الوطنية شريكة اساسية فيه، والنظام، أي نظام لا يمكن ان يحتكر الحكم، او يحتكر الوطنية ويصدر صكوكا بمن هو وطني ومن هو غير وطني.

الاجهزة الامنية التي تحكم سورية حاليا ترفض ان تسلم بأن العالم تغير وان المنطقة العربية ايضا تغيرت، وان الاساليب التي كانت تستخدم طوال الثلاثين عاما الماضية، وفي زمن الحرب الباردة، لم تعد صالحة في القرن الواحد والعشرين، وفي ظل ثورة الاتصال والحريات، وزيادة احترام قيم حقوق الانسان.

يجب ان تفهم هذه الاجهزة ان الحرب الباردة انتهت، والكتلة الاشتراكية اختفت، والاتحاد السوفييتي تفكك، وهذه النتائج تحتم ادوات جديدة من الحوار والشفافية واحترام الرأي الآخر.

ما يجب ان تفعله السلطات السورية هو فتح حوار مع المعارضة الوطنية والاستماع الى مظالمها، ودراسة كل انتقاداتها والعمل بها او معظمها، خاصة مكافحة الفساد واعادة بناء مؤسسات الدولة على اسس الكفاءة والمساواة بين الجميع، دون محاباة او محسوبية فئوية او عرقية او طائفية.

نحن مع سورية في مواقفها الوطنية الرافضة لاحتلال العراق، الداعمة للمقاومتين في العراق وفلسطين، ولكننا لا نريد ان تخرب اجهزتها هذه الانجازات الوطنية من خلال مصادرة الحريات، ومنع عجلة الاصلاح الداخلي من الدوران في الاتجاه الصحيح الذي يعزز الوحدة الوطنية ويحصن سورية في مواجهة الاستهدافات الامريكية والاسرائيلية.

الديمقراطية في الوطن العربي !

علاقة انتهاك أعراض الفتيات والبطش بالقضاة بصلاحيات «الرئيس الموازي»

طبيعة معركة اللاعودة بين الأمن المصري وقوى التغيير الوطني

محمد عبدالحكم دياب *

■ تواتر الصور وتتابعها في المشهد السياسي المصري يؤكد ما قيل مرارا وتكرارا عن موت النظام السياسي في مصر، وجاء هذا نتيجة طبيعية لموت السياسة، حيث لم يتحمل ذلك النظام عودة السياسة واسترجاعها لدورها وتأثيرها، لأن العودة تمت خارج ما هو رسمي وإداري وأمني. ولو أن هناك نظاما أو شلة أو عصبة حية لوجدنا فيها روحا تؤكد وجود هذه الحياة.. فهل هناك حياة بلا إحساس، وبلا سمع، ولا نظر، وبلا عقل، وهل يوجد كائن حي من البشر دون تفكير أو حركة، أو ضمير، وهل هناك بين الأحياء من لا يخاف المجهول، أو فاقد قدرة التعامل مع البشر؟ كل هذا وغيره أضحى غائبا، في كل الصور والأشكال، ونجد من يدعي أن نظام حسني مبارك ما زال حيا. والحقيقة هي أن الباقي لا يعدو أدوات من ذلك النوع الذي لدى الوحوش الكاسرة.. على شكل مخالب وأنياب ووجود هذه الأدوات وحدها يؤكد الموت ولا ينفيه.

والمؤسسة الأمنية في نظام ميت لم يعد لديها غير أن تحافظ على نفسها كمؤسسة للبلطجة والعنف، وهذا جعلها تقف في مواجهة القانون والعدالة، وتفقد الضمير الوطني والشعور الإنساني. ومؤسسة تتجرد من كل هذا تكون عرضة للإيجار لمن يدفع ويوفر لها مطالبها وامتيازاتها، وفيها يجد الطامحون والطامعون في وراثة النظام ضالتهم، فعملت لحساب من استولى على السلطة والثروة والنفوذ، وسادت فيها تقاليد لا علاقة لها بتقاليد الأمن الحقيقية، وسلكت سلوك البلطجي وهو يعتمد في حياته على العدوان والبطش والابتزاز. ويجد أنه كلما تمادى في بلطجته كوفئ بشكل لا يتوقعه هو نفسه، ليستمر على ولائه وتبعيته، وينفصل عن الناس والمجتمع. حتى أننا اكتشفنا، الأسبوع الماضي، أن ضابط «أمن الدولة» الذي هتك أعراض المحاميات والصحافيات في فضيحة «الأربعاء الأسود» 25 ايار (مايو) 2005، تمت مكافأته وعين مستشارا في سفارة مصرية بعاصمة أوروبية كبرى، وخبر تعيين هذا الضابط لم يقع على رأس المصريين وحدهم كالصاعقة، بل اندهش له العاملون في المنظمات الدولية الناشطة في مجال الحريات وحقوق الانسان، وهم يحفظون اسم هذا الضابط وغيره من البلطجية في ملفاتهم، انتظارا ليوم يقدم فيه للمحاكمة، باعتباره من مرتكبي جرائم ضد الإنسانية، لا تقل عن جرائم الحرب.

طفح الكيل ووصل الأمر إلى منتهاه، فمنذ مدة انتقلت البلطجة إلى الشوارع.. تحت مرأى وسمع أجهزة الإعلام والصحافة، وتجاوزت جرائمها الحدود، وتمارس أساليب جماعات المرتزقة، لا أساليب أجهزة الأمن، المضبوطة بالقواعد القانونية والشريعية. و«المرتزق» يمكن استئجاره بهدف قتل الخصوم وملاحقتهم، وهذا هو حال جهاز الأمن المصرية، ينشر الموت، إلا أنه موت من نوع آخر.. قد يكون أشد إيلاما من الموت العضوي.. موت نفسي ومعنوي، عن طريق اهدار الكرامة، وهتك الأعراض، وسحل العزل والأبرياء، من أجل إعادة اليأس إلى النفوس، من جديد. وكان تصوره أن المرأة هي نقطة الضعف في مجتمع عربي متدين، وكانت المفاجأة أن المرأة أصبحت مصدر القوة في معركة التغيير. وكان أقوى ما فيها هذه الروح الفدائية في المواجهة.

«المرتزق» لا يعرف غير مهنة واحدة هي مهنة القتل، قتل الأجساد والنفوس.. تدرب عليها ويتعيش على ريعها وعائدها، وسادته ورعاته يقتلون فيه الإحساس والنخوة والرجولة، ولو كان غير ذلك لكان قد قدر أن من ينتهك عرضها أو يتم التحرش بها وسحلها قد تكون أمه أو أخته أو زوجته، لكن ما يشب عليه «المرتزق» يجعله لا يتورع عن انتهاك أعراض محارمه وأمه وزوجته، ومن لا عرض له لا وطن له ولا مبدأ ولا قيمة، ومثل هذا المخلوق لن يتوانى عن تقديم محارمه قربانا، ويستبيح أعراضهم بشكل مهين. وجرائم «المرتزقة» تكشف طبيعتهم ومدى ما تدنت إليه نفوسهم، ورغم بشاعات تصرفاتهم إلا أن ذلك، في المقابل، كشف القدرة الكامنة في قوى التغيير على التحدي، وأزاح الغبار عن الوجه الحقيقي للوطن، وكانت السيدات والفتيات النموذج الناصع لشرفه. أحيين الخنساء من مرقدها فأعدن النخوة والهمة والشرف، والقيم النبيلة وكانت قد جفت وفسدت وتعفنت. قمن بتلقين «المرتزقة» دروسا لن يعونها إلا بعد فوات الأوان.. فعبير العسكري، الصحافية الشابة من صحيفة «الدستور» الاسبوعية، وندى القصاص، من حركة «كفاية»، وغيرهما، تمتعن بصلابة صارت مضرب الأمثال، فضمهم سجل خنساوات العرب، في فلسطين ولبنان والعراق، وأعطين المعركة، في مصر، معنى يؤكد أنها معركة اللاعودة.

وفي معارك اللاعودة يشحذ كل طرف قواه وأسلحته، و«المرتزق» بأسلحته الباطشة كثيرا ما تفاجئه أسلحة المستضعفين، من إرادة وعزم وعمل إيجابي وصمود خارق، وهذه الأسلحة وسعت من مساحة المواجهة حتى احتوت كل قوى التغيير، وهي معارك تسقط، من ناحية أخرى، كافة الأقنعة التي غطت جهاز الأمن المصرى، وعرت وجهه القبيح وهو يمارس مهمة «القتل مقابل أجر»، وبعد أن كان الأمن يمارس توحشه داخل أقسام ومراكز الشرطة والأمن، وفي المعتقلات، فإنه الآن يمارسه تحت سمع وبصر العالم كله!!

ومعركة اللاعودة معركة أخيرة وحاسمة، وكلا طرفيها لا يقبل بأقل من النصر، وهذا ما جعلها تأخذ هذا الشكل الشرس، وإمكانية النصر متاحة أمام قوى التغيير الوطني.. بعد أن تمحور طرفاها حول مركزين: عائلة حسني مبارك ومواليها، وسلاحها جهاز أمن متوحش، وبقايا غير وطنية ونفايات من رجال أعمال يحاربون معركتهم الأخيرة من جهة. وقوى التغيير التي غطت كل المجتمع تقريبا من جهة أخرى، ولم تبق هناك قوة لها قيمة ترفض التغيير أو تقبل بدوام الحال على ما هو عليه، و استمرار تحكم ثالوث الاستبداد والفساد والتبعية.

لكن لماذا يحارب جهاز الأمن معركة لا أمل في الانتصار فيها بهذه الوحشية وانعدام الخلق؟ السبب هو أنه في ظل أيديولوجية «الارتزاق» يعنيه ما يحصل عليه من مقابل. من وزير يتقاضى مليونين من الجنيهات شهريا، إلى مديري أمن تصل دخول بعضهم إلى نصف مليون جنيه شهريا، وضباط متوسطي الرتب يحصلون على الآلاف كل شهر، فكل الرسوم والاتاوات التي تفرضها الشرطة والمحليات على الأفراد والمرافق والمحلات، تصب في جيوب رجال الأمن المختلفة، فالرسوم والاتاوات المفروضة على الكهرباء والنقل والبلديات والسياحة والمرور، وبدلا من صرفها على تحسين الخدمات توزع مكافآت وهبات على الشرطة ورجال الأمن، وهو جهاز تقول آخر الإحصائيات أن عدده وصل إلى ما يقرب من 700 ألف، بينهم ما يقرب من مئة ألف ضابط. وصحيح أن كبار الضباط يحصلون على نصيب الأسد من الغنيمة إلا أن الأنفار والمندوبين والأمناء لهم نصيب منها. السبب الآخر أن حجم ما ارتكب من جرائم من العاملين في هذا الجهاز تجاوز قدرته على العودة إلى حيث كان، ومثل هذه العودة لا يكفي فيها الاعتذار، من أناس لم يتربوا على هذه الفضيلة.. وضحاياهم في كل بيت، وبين كل عائلة. فمن لم يعتقل أو يعذب يهان بشكل أو آخر، ومن لم يهن يتحمل أذى البلطجية، الذين يسومونهم العذاب.

ولأن السياسة تهمة وجريمة تستوجب العقاب الدائم، من وجهة نظر هذا الجهاز، فالعداء الذي ترسخ في عقله جعله لا يقبل بأقل من رضوخ الناس لتسلطه ووحشيته ومشيئته، وهذا دفعه للتفاني في خدمة عائلة حسني مبارك ومواليها.. يدوس على رقاب مخالفيها، وهم الآن بالملايين، ولأن القضاة أتهموا مؤخرا بأنهم يعملون بالسياسة نالهم ما نال باقي القطاعات التي اقترفت هذا الفعل المجرّم، فاستشعروا هول ما حدث لغيرهم. فمجرد أن مارسوا حقا بسيطا من حقوقهم المشروعة والإنسانية تجرعوا نفس الكأس، ولم تحمهم حصانتهم أو يقيمهم وقارهم بطش جهاز أمن تغول بشكل سرطاني في كل شيء. اعتدى عليهم وسحلهم جهارا نهارا وأهدر كرامتهم.. وغرس بذلك بذرة ثقافة الثأر وقيمه المتخلفة، وجعل التربة المصرية خصبة للعنف السياسي بعد أن كان حكرا على العنف الديني.

وقد سئلت كثيرا، من أي نوع هذا البشر ممن يعملون في هذا الجهاز؟، ومن أي طينة؟، وأي بطن حملتهم؟ ومن أين جاءوا؟ وأين كانت هذه الوحشية الكامنة؟ هل لها علاقة بنقل السلطة إلى «الرئيس الموازي»؟ ومع قناعتنا بفوارق الزمن والنشأة فإن التوحش يرتبط بهذين العاملين. وإذا كان حسني مبارك عمل بشكل أكثر سرية في قهر الناس وإهدار كرامتهم، فإن «الرئيس الموازي» تبنى مبدأ بـ«الجزمة» وسياسة «العين الحمرا»، في التعامل مع مخالفيه، وكان ذلك واضحا في الانتخابات الأخيرة، كأول انتخابات يشرف على إدارتها بالكامل.. كانت تعليماته داخل غرفة العمليات، بمقر الحملة الانتخابية بمصر الجديدة، لمواجهة أي خروج على إرادته هو الضرب «بالجزمة» وإظهار «العين الحمرا»، وما بين «الجزمة والعين الحمرا»، دارت وقائع معارك عديدة إلى أن وصلت الأوضاع إلى ما هي عليه الآن. ويظهر منها أن عودة جهاز الأمن والشرطة إلى حضن الشعب ثانية صار صعبا إن لم يكن مستحيلا.

بعد أن اطمأن هذا الجهاز إلى موت الأحزاب السياسية، وبعد أن أصبح لا يرى الخطر في غير الإخوان المسلمين، وبعد أن ترك مهمة تأمين الإقرار الأمريكي إلى «النجل» وإلى رجال الدولة الصهيونية، الذين لا يطمأنون إلى التغيير المتوقع في مصر، سواء قاده إسلاميون أو قوميون أو يساريون أو ليبراليون، أو الكل مجتمعا، فهم يفضلون «النجل» على هؤلاء جميعا. وظهرت قوى التغيير أنها أكبر من طاقة الأمن على السيطرة، ودائرة الرفض اتسعت ووصلت إلى المصريين في الخارج، وكانت البداية اعتصام السبت الماضي أمام السفارة المصرية بلندن، وهو تحرك، لا يمكن التشكيك فيه لأنه تم بالتنسيق مع الداخل، وامتدادا له، وشاركت فيه كل تيارات وتوجهات قوى التغيير الوطنية، فهل يقوى جهاز الشرطة على التصدي لذلك، ويمنع التغيير؟ أعتقد أن الأوان قد فات.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

الحكومة الاقوى والاحسن في تاريخ العراق!

هيفاء زنكنة *

■ وصف رئيس الوزراء المنتهية ولايته الدكتور إبراهيم الجعفري حكومته بأنها «الأقوى والأحسن في تأريخ الحكومات العراقية». وذلك في مؤتمر صحافي عقب جلسة مجلس الوزراء يوم 11 ايار (مايو) الماضي.

وعلى الرغم من تعودنا على سماع كافة انواع التصريحات والمفردات من قبل الجعفري في فترة حكمه الوجيزة كالمفاصل وواجبات الحاكم والشفافية والنزاهة والمرتكزات والامكانيات والواقع، الا انه نجح في تصريحه الاخير وبعد انتهاء ولايته من تحقيق فوز ساحق على خصومه، خطابيا، وتفوق حتى على نفسه، حين كان متمتعا بالولاية.

ولنستوعب ما يقال لنا هذه الايام علينا اولا ان نفهم مفردة الواقع لانها الاهم بالنسبة الى مسؤولي الحكومات المتعاونة مع الاحتلال. حيث ابتلى المواطن منذ وصول المحتل ومعاونيه بمطالبته صباحا ومساء بان يكون واقعيا. وأن يرضى بكل ما يجري له لان السياسة هي فن الواقع الممكن. وصار كل من يتكلم او يكتب او يفكر خارج نطاق الواقع الممكن يوصف بلا تردد بانه ارهابي وقاعدي زرقاوي وتكفيري ومن بقايا نظام صدام وفي أحسن الاحوال قومجي عربي. فاكتسب مفهوم السياسة البراغماتي باعتباره فن الواقع الممكن مواصفات جديدة تتماشى مع العراق الجديد، أي قالبا كونكريتيا بحجم ثابت، سورا يحيط ويرتبط ممارسة وأخلاقا بموظفي المنطقة الخضراء.

التعريف الثاني للواقع ينبع من صميم حياة المواطن اليومية. مما يجعلنا نقف متأملين ازاء واقع مختلف عن الاول، يعيشه المواطن خارج أسوار المنطقة الخضراء. واقعية ابناء المنطقة الخضراء تعني مناوشات وخصومات ومصافحات وقبلات وصلاة ومآدب المحاصصة الطائفية والعرقية على هذا المنصب الوزاري او ذاك. واقعية ابناء المنطقة الخضراء تطالب المواطن المعتز بحضارته وتاريخه وهويته ان يتخلص من المبادئ والقيم الاخلاقية والثوابت وكل ما تربى عليه اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وايضا كل مايربطه بالعالم الخارجي، لانه، حسب تعريف الواقع الممكن، عراقي مظلوم، يحمل الهم والشهادة والمظلومية منذ آلاف السنين. عليه ان يتذكر ذلك جيدا وأن يذكر الاخرين يوميا من خلال الطقوس والمواكب. عليه، ايضا، وهذا هو جوهر واقعية فن الممكن الحقيقي، غير المعلن، ان يرضى بالاحتلال العسكري والسياسي والاقتصادي من قبل كل من هب ودب من القوات على تعدد جنسياتها وان يرشها بالزهور والحلويات وهي تقتل متى تشاء واينما تشاء وتداهم وتعتقل وتقصف وتحرق. وان يرحب بقوات المحتل وهي تحوله وافراد عائلته الى فئران مختبرية مجانية لاكبر تجارة في العالم وهي تجارة السلاح.

ان واقعية ابناء المنطقة الخضراء تفرض على المواطن ان يختار ما بين خنوع وخنوع. بين ان يرتدي معطف الليبرالي الجديد الملون أو العباءة لمن يتهدج صوته وهو يتحدث عن الخطوط الحمراء.

ولابد ان نذكر بان بعض المواطنين قبلوا بالامر الواقع أيا كان تعريفه حفاظا على النفس والاهل ودرءا للبلاء. قبلوا اجهاض الاحلام وقتل الامال على الرغم من ادراكهم بانهم يستحقون واقعا أفضل. قالوا محاولين اقناع انفسهم بانها مصيبة ستنقضي كما انقضت مصائب النظام السابق. انتظروا ثلاث سنوات عجاف عسى ان تليها سنوات الخير. راقبوا تزوير شهادة ميلاد الاحتلال عدة مرات. تفرجوا على تغيير اسمه من احتلال الى تحرير. تم منحه أبا شرعيا اطلقوا عليه اسم الحكومة الانتقالية ثم المؤقتة ثم رتبوا له الاقارب وابناء العشيرة باسماء الدستور المؤقت والمجلس الوطني واقاموا له اعراسا بنفسجية. وانتظروا ولادة الموعود. التمتع بالامن والامان والاستقرار الموعود في الواقع الممكن. فلم يتحقق شيئا. بل مع كل يوم انتظار يزداد عدد الضحايا. يقتل احباؤنا بكل الطرق الوحشية المبتكرة والموروثة بينما يتزايد جشع ابناء الواقع وخلافاتهم ومحاصصاتهم واغتيالات ميليشياتهم.

انتظر الناس طويلا حتى بدأت الهمسات تصير اصواتا مسموعة. رمى الكتاب والصحافيون والاكاديميون غطاء الارهاب الثقافي والاتهامات الجاهزة وانضموا الى المواطن. اقتبسوا من التاريخ صرخة الضحايا وهم يقادون الى المقصلة. آه ايتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك. صاغوا الجملة لتناسب واقعهم فصارت: آه ايها الامر الواقع كم من الجرائم ترتكب باسمك.

بعيدا عن واقع التضليل العام للحكومة الأقوى والأحسن في تاريخ الحكومات العراقية، انتقل المواطن بحثا عن واقعه. عن بعض المشاهد اليومية التي ينوء تحت كاهلها. ليتفحص، خاصة، مكانا بات حاضرا بقوة في حياته، في ظل الحكومة الاحسن، اما بشكل مباشر او غير مباشر. انه معهد الطب العدلي في بغداد الذي صار قدرا على البغدادي زيارته بحثا عن جثة احد افراد عائلته او اقاربه او اصدقائه. انه مكان يثير الاشمئزاز لا بسبب الموت لان للميت، عادة، احترامه وتقديره. حيث تدعو الاديان، كل الاديان، والتقاليد والعادات الى اكرام الموتى وصيانة جثثهم الى حين الدفن باحترام. لكن معهد الطب العدلي يفتقر حتى الى ابسط شروط النظافة وتبقى الجثث مرمية فيه على الارض لتتفسخ. والسبب؟ قلة الامكانات والعجز عن شراء الثلاجات الكافية وانقطاع التيار الكهربائي، حسب تصريح لمسؤول في وزارة الصحة. ويبدو ان في المعهد ثلاجتين أو ثلاث تعمل في الوقت الحالي، وهي لا تتسع لأعداد الجثث التي يتسلمها المعهد. وكما هو واضح فان وزارة الصحة لا تملك الميزانية الكافية لشراء الثلاجات. مما يحيل زيارة المراجعين بحثا عن المفقودين الى كابوس من المشاهد البشعة والروائح الكريهة فتزداد مأساتهم مأساة.

المكان الثاني هو مشرحة مستشفى اليرموك ببغداد حيث تكدست، مثلا، في يوم الثالث من أيار (مايو) 65 جثة اضافية، حسب تصريح مسؤول في المستشفى. واضاف ان كثيرا من الجثث التي تسلمتها المشرحة كانت مقطوعة الرؤوس. وتتوافد عشرات الاسر يوميا على المشرحة للبحث عن افرادها المفقودين. لكن التعرف على الجثث يكون مستحيلا في بعض الاحيان لشدة التشويه التي تعرضت له.

ازاء هذا الواقع المرير يواجهنا سؤال يطرح نفسه وهو: لم لم تعقد حكومة الجعفري وهي الاحسن اجتماعا طارئا لتخصيص ميزانية لشراء بعض الثلاجات حفظا لكرامة الموتى وذويهم، على الاقل، بعد ان عجزت عن المحافظة على حياتهم؟ أليس هذا واحدا من اقل واجبات الحكومة تجاه المواطن ام ان اهانة كرامة المواطن لا تدخل ضمن تجاوزات الخطوط الحمراء؟

الا تستحق حكومة الجعفري ان يطلق عليها، بامتياز، لقب حكومة المشرحة والجثث والتعذيب؟ واذا لم يكن الجعفري وهو رئيس للوزراء والطالباني وهو رئيس للجمهورية وبقية الوزراء، مسؤولين عما يجري ويحدث من انتهاكات وجرائم في فترة حكمهم، فمن هو المسؤول اذن؟ واذا كان كل رئيس يحكم وترتكب في ظله ابشع الجرائم والمجازر كما حدث لعشرات المدن وآلاف الناس في ظل حكومة علاوي ومن ثم تحت حكم الجعفري يعود الى موقع المسؤولية السياسية، وفق المحاصصات، ويتشدق بان حكمه الاحسن والاقوى فمن الذي يقوم الشعب بمحاسبته قضائيا على كل ما يجري من مذابح يومية؟ هل يحاسب قوات الاحتلال وهي التي مددت حكومتا علاوي والجعفري بقاءها؟ هل يحاسب الارهاب؟ كيف يحاسب الارهاب اذا كانت سلطات الاحتلال قد زرعته بانواعه في ارضنا بعد ان جلبت فسائله معها؟

هل هناك ما هو أقسى واشد وطأة على النفس والروح والاحلام من هذه الاخبار والمشاهد المخيفة في العراق الجديد؟ أم ان الآتي أعظم؟ خاصة وان رئيس الوزراء المنتهية ولايته قد أعرب في نهاية مؤتمره الصحافي عن أمله في أن تكون الحكومة القادمة برئاسة رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي أقوى من حكومته المنتهية ولايتها واكثر سيطرة على الوضع في العراق!

* كاتبة من العراق

متى يصبح التوقيت مناسباً للحكومة السورية؟

حكم البابا

■ رأت جريدة «تشرين» السورية في حملتها التبريرية للحملة الأمنية التي تستهدف إعتقال المثقفين السوريين الموقعين على إعلان (دمشق–بيروت/ بيروت–دمشق)، أن هناك تزامناً مريباً بين صدور الاعلان، وبين قرار مجلس الأمن الدولي 1680، وسألت الجريدة السؤال التقليدي السوري الذي يسأل عند كل مطالبة بإصلاح أو نقد يوجه للسلطة: لماذا هذا التوقيت بالذات؟

لا أظن أن المحرر السياسي لجريدة تشرين يؤمن بما كتبه حول أي صلة بين الاعلان الذي وقع عليه المثقفون، وبين القرار الدولي لأسباب كثيرة، أولها أنني أعرف بحكم تجربتي في الاعلام السوري، أن الهيكل العظمي لمقاله قد وصله باعتباره توجيهاً رسمياً، وكل مافعله أنه صاغ الأفكار التي تلقاها بعدد كلمات يملأ المساحة المخصصة للتعليق السياسي في الصفحة الأولى للجريدة، وثانيها أن المحرر السياسي لم يقرأ إعلان المثقفين من أساسه، وانما وصله مع التوجيه وعلى بعض أسطره علامات بالقلم الفوسفوري فاكتفى بقراءة هذه الأسطر، وسمع بقرار مجلس الأمن من التلفزيون، وبحكم العادة في كل مقال يكتبه سأل السؤال السوري الشهير عن التوقيت، وثالث هذه الأسباب أن المحرر السياسي للجريدة لايؤمن إلاّ بالجدوى المادية لمقالاته، فهو ينتظر صدور عدد الجريدة ليعد أسطر مقاله ثم يسجلها في كشف المقالات التي يقدمها للدائرة المالية في جريدته نهاية كل شهر.

ولم يخطر للمحرر السياسي لجريدة «تشرين» أن يشغل عقله ويفكر قبل كتابة مقاله، عن ماهية الصلة التي قد تربط بين مثقفي الاعلان، وبين الدول الراعية لقرار مجلس الأمن، أو يتساءل مثلاً عما إذا كان مواطنه الكاتب ميشيل كيلو الذي يحاكم بتهم قد تصل عقوبتها إلى المؤبد، قد تأثر مع الرئيس بوش طويلاً على الهاتف، ومان عليه قائلاً: يا أبا البيش يجب أن نزامن صدور إعلان المثقفين مع قرار مجلس الأمن، فرد عليه الرئيس بوش: طبعاً يا أبا أيهم أنت تمون، وكرمى لخاطر عيونك سأجعل هذا التزامن مريباً، وعما إذا مواطنه المعتقل الآخر المحامي أنور البني تلقى اتصالاً من الرئيس شيراك الذي توسل إلى البني بأن يضغط على فرق الهجانة السورية كي تضع سواتر ترابية في الأراضي اللبنانية، وأن يستفيد من علاقاته الحكومية كي ترفض الحكومة السورية ترسيم الحدود مع لبنان، أو تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وسورية، حتى يجد مجلس الأمن مبررات لاصدار قراره، ولم ينس الرئيس شيراك أن ينبه أنور البني كي يصدر المثقفون إعلانهم في هذا التوقيت بالذات!!

ولم يفكر المحرر السياسي لجريدة «تشرين» ولو للحظة بأنه يساهم بمقاله الذي أوحي إليه، بتقديم مبررات لاعتقال عدد من مواطنيه، وأنه عنصر من عناصر الدورية الأمنية التي اقتادتهم، وإصبع في اليد التي وضعت السلاسل في أيديهم، وسلامية في الاصبع الذي أدار مفتاح الزنزانة ليقفلها عليهم، وأن مقاله هو ورقة إدانة في ملف المدعي العام الذي سيتهمهم، وسطر في الحكم الذي سيصدر في حقهم!

وأظن أنه ليس خافياً على المحرر السياسي لجريدة «تشرين»، الذي أتوجه إليه باعتباره صوتاً وواجهةً وممثلاً للسلطة الأمنية التي تأخذ مكان عزرائيل ملاك الموت في سورية، وتقرر من يستحق الحياة ومن يستحق الموت، وتوزع نياشين الخيانة والوطنية على مواطنيها المرعوبين، كما لو أنهم أيتام مكسورو الخاطري مهيضو الجناح في ميتم ينتظرون في طابور للطعام.. أظن أنه ليس خافياً على هذا المحرر السياسي أن الذي أساء لعلاقات سورية بلبنان هم مخابراتها وليس مثقفيها، وغازي كنعان ورستم غزالة وليس ميشيل كيلو وأنور البني، وقصر عنجر الرئاسي وليس منتدى الأتاسي، وأن اللبنانيين يفضلون دبلوماسية ميشيل كيلو على دبلوماسية وزير خارجية سورية السابق فاروق الشرع، وأظن أيضاً أن توقيت قول الحقيقة مناسب في أي زمان، ولو انتظر السوريون التوقيت المناسب في رأي المحرر السياسي لجريدة «تشرين» ومن يمثلهم لإبداء رأي، أو الاشارة إلى فساد، أو كتابة مقال، فستموت أجيال عديدة من السوريين قبل أن يصبح التوقيت مناسباً، هذا إذا كان هناك أمل بوجود توقيت مناسب في نظر محرر جريدة «تشرين» السياسي ومن يمثلهم، فأهم شرط لمواجهة اسرائيل صيانة كرامات الناس وحريتهم وحياتهم، لا إهانة الكرامات واعتقال الناس وتقييد الحريات!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ 0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ 0208 أو 7637 748ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364